



٢٠٢٢/٠٧/٠١

## على هامش مشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات ٢٠٢٢ د ياسمين فؤاد تعقد لقاءات ثنائية مع عدد من وزراء البيئة في العالم



### \* وزيرة البيئة تناقش مع نظيرها البرتغالي التعاون الثنائي على المستويين الوطني والعالمي في مجال البيئة والمناخ والتنوع البيولوجي

التقت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة مع السيد Duarte Cordeiro وزير البيئة والعمل المناخي البرتغالي لبحث سبل التعاون الثنائي على المستوي الوطني والعالمي في مجالات البيئة والمناخ والتنوع البيولوجي ، وذلك على هامش مشاركتها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات ٢٠٢٢ بلشبونة، والذي تستضيفه حكومتا البرتغال وكينيا خلال الفترة من ٢٧ يونيو إلى ١ يوليو ٢٠٢٢ تحت شعار "أنقذوا محيطاتنا، واحموا مستقبلنا".

وقد هنأت الدكتورة ياسمين فؤاد الحكومة البرتغالية على تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات ٢٠٢٢ بالتعاون مع كينيا، كأحد الخطوات الفارقة في العمل البيئي، وخاصة بعد نتائج مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة UNEA، ومؤتمر استكهولم ٥٠+ في رفع الطموح حول سيناريوهات العمل في مواجهة أزمة تغير المناخ والتنوع البيولوجي وتقليل التلوث.

واستعرضت الوزيرة خلال اللقاء الجهود الوطنية في التصدي لآثار تغير المناخ، وتهديد الظروف المناخية الحادة للمجتمعات المحلية خاصة المتاخمة للسواحل، حيث يعتبر ارتفاع سطح البحر من أهم التحديات التي تواجه العديد

من الدول ومنها مصر، مما استدعى البحث عن أفضل الطرق لتطبيق الحلول القائمة على الطبيعة في ٦ محافظات وجذب الاستثمارات اللازمة للحفاظ على استدامة نوعية الحياة لتلك المجتمعات، حيث ألزمت مصر نفسها خلال رئاستها لمؤتمر المناخ القادم COP27 بالبحث عن أفضل الطرق للتصدي لآثار تغير المناخ من خلال توحيد الجهود متعددة الأطراف، وأطلقت الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ التي تقوم على منظور شامل لقضية تغير المناخ سواء الأمور الفنية للتخفيف والتكيف أو تمويل وحوكمة المناخ ودور العلم والتكنولوجيا، كما قامت بتحديث استراتيجية المساهمات الوطنية ٢٠٣٠ المقرر إعلانها قريباً.

وأضافت الوزيرة أن مصر أعدت حزمة من المشروعات المنبثقة من الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ كمفتاح للطريق نحو COP27، يقوم جزء منها على رفع الطموح في مجال الطاقة المتجددة إلى ١٠ جيجاوات من الرياح والطاقة الشمسية، وربطها بالمياه والغذاء، حيث أن مصر تحرص على وضع رابطة الطاقة والمياه والغذاء في قلب مسارها نحو التحول الأخضر، من خلال الاستفادة من مشروعات الطاقة المتجددة في الزراعة واستنباط المحاصيل القادرة على التكيف مع الظروف المناخية الحادة، وتلبية المياه بالطاقة الشمسية، بالإضافة إلى تحفيز إشراك القطاع الخاص من خلال إصدار الحزمة الأولى من الحوافز الاقتصادية الخضراء في ٤ مجالات ذات أولوية هي الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والنقل الكهربائي، وإدارة المخلفات، و بدائل الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام.

وأشارت وزيرة البيئة المصرية إلى المجالات الواعدة للتعاون الثنائي مع دولة البرتغال، ومنها إدارة المخلفات خاصة بعد إصدار اول قانون لإدارة المخلفات في مصر ولائحته التنفيذية، والذي يقوم على مبدأ الاقتصاد الدوار، و إتاحة الفرصة للاستثمار في المخلفات بأنواعها كالمخلفات الصلبة والطبية والإلكترونية وتحويل المخلفات لطاقة، وإشراك القطاع الخاص، إلى جانب التعاون في مجال تحلية المياه، خاصة أن مصر تبحث حالياً بالتعاون مع القطاع الخاص افضل وأنسب التكنولوجيات لتحلية المياه في ٢١ منطقة باستخدام الطاقة المتجددة كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ واستراتيجية المساهمات الوطنية.

كما ناقشت الوزيرة مع نظيرها التعاون الثنائي في مجال التنوع البيولوجي والوصول لأفضل سبل صون الموارد الطبيعية، خاصة من خلال مؤتمر المناخ القادم COP27، حيث تعمل مصر حالياً على تطوير إدارة المحميات الطبيعية ودمج المجتمعات المحلية بها كشريك في صون الموارد الطبيعية وتراثهم الثقافي، مع إتاحة فرص عمل لهم، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في أنشطة داخل المحميات، كما قامت مصر بإطلاق حملة قومية للترويج للسياحة البيئية ECO EGYPT، وعلى المستوى الدولي أشارت الوزيرة إلى تطلعها للتعاون مع البرتغال في تنفيذ يوم الطبيعة والتنوع البيولوجي أحد الأيام الموضوعية لمؤتمر المناخ القادم COP27، كنموذج لإظهار أهمية العمل الجمعي لمواجهة آثار تغير المناخ على المحيطات، والعمل المشترك على الدعوة التي أطلقتها الوزيرة خلال فعاليات مؤتمر المحيطات للعمل على استقطاب أفكار للاستثمار في المحيطات قائمة على البعد المناخي وقابلة للتنفيذ، خاصة في ظل محدودية الآليات التمويلية المتاحة حول العالم في مجال المحيطات والمياه والتنوع البيولوجي وضرورة ربطها بتغير المناخ، و أيضاً التعاون في المبادرة العالمية التي ستطلقها مصر حول استعادة النظام البيئي، من خلال جذب الاستثمارات اللازمة وإشراك القطاع الخاص ودمج المجتمع المحلي لضمان استدامة نوعية الحياة، والتعاون المصري البرتغالي في استثمار نتائج مؤتمر المحيطات ٢٠٢٢ ومنتدى الاستثمار الذي تنفذه البرتغال.

ومن جانبه، أبدى وزير البيئة البرتغالي تطلعه للتعاون مع مصر على كافة المستويات، خاصة مع تقارب الرؤى والتوجهات للبلدين في مجال البيئة والمناخ، ففي مجال المخلفات رحب ببدء التعاون مع الجانب المصري خاصة مع قيام البرتغال بتطوير استراتيجيتها لإدارة المخلفات لتستهدف تقليص حجم المرفوضات التي يتم التخلص النهائي منها قدر الإمكان لتقليل عدد مدافن المخلفات، وذلك من خلال الاعتماد بشكل أكبر على تدوير المخلفات كالاستفادة من المخلفات العضوية في توليد الطاقة وخاصة البيوجاز، و احتجاز الكربون مو مخلفات الطاقة، والقيام باختبار أفضل وأنسب التكنولوجيات لذلك، وفي مجال المياه أشار الوزير البرتغالي إلى وجود العديد من الشركات والوطنية والعالمية التي تعمل لديهم في مجال كفاءة استخدام المياه وتدوير ومعالجة المياه وإعادة استخدامها بأكثر من شكل، لتقليل الاعتماد على موارد المياه الطبيعية قدر الإمكان، وأيضا استخدام تكنولوجيا البيوجاز في ادارة المياه للاستفادة من تدوير المخلفات في هذا المجال، مضيفا أن البرتغال تتبنى نفس المنظور في مجال الطاقة والطاقة الخضراء.

كما رحب الوزير البرتغالي بالتعاون مع الجانب المصري في مجال صون التنوع البيولوجي الذي يعد قضية هامة لكثير من الدول وخاصة الأفريقية، والعمل على ربط سوق الكربون الطوعي بصون الموارد الطبيعية، وجذب الاستثمارات في هذا المجال، مؤيدا وجهة النظر المصرية بشأن الترابط بين موضوعات البيئة والمناخ والتنوع البيولوجي والتأثير المتبادل لهم، مما يتطلب آلية عمل شاملة، حيث أوضح أن البرتغال أعلنت هذا العام للحفاظ على الطبيعة، وتهتم بتقييم رأس المال الطبيعي وتمويل سبل الحفاظ عليه، وخلق قيمة مضافة وفرص حقيقية في المحميات الطبيعية، وجذب مزيد من الاستثمارات التي تدعم إدارتها وتقوية اقتصاد مجتمعاتها المحلية وقدرتهم على التكيف والمواجهة لآثار التغيرات المناخية.